

Distr.: General
10 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
الخامسة والسبعين المعقودة في الفترة ١٨-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦

الرأي رقم ٢٠١٦/٥ بشأن آرسن كلينتشايف، وألكسندر خاروتونوف،
وأنطون دافيدنكو، وميخائيل تشوماتشنكو، ودميتري كوزمنكو، وليونيد
بارانوف، وقسطنطين دولغوف، وإنيات كرامسكوي، وبافيل يورفيتش
غوباريف وآخرين (أوكرانيا)*

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر
عن لجنة حقوق الإنسان التي مددت ولاية الفريق العامل ووضعتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧.
وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ١٠٢/١ ومددها لفترة ثلاث سنوات أخرى
بموجب قراره ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ثم مدّدها لثلاث سنوات أخرى
بموجب القرار ٧/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢- وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله
(A/HRC/30/69)، بلاغاً إلى حكومة أوكرانيا بشأن آرسن كلينتشايف، وألكسندر خاروتونوف،
وأنطون دافيدنكو، وميخائيل تشوماتشنكو، ودميتري كوزمنكو، وليونيد بارانوف، وقسطنطين
دولغوف، وإنيات كرامسكوي. وردّت الحكومة على البلاغ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤.
والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

* بناءً على أحكام المادة ٥ من أساليب العمل، لم يشارك فلاديمير توتشيلوفسكي في مناقشة هذه القضية.



٣- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

- (أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛
- (ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛
- (ج) إذا كان عدم التقييد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يصير سلب الحرية تعسفياً (الفئة الثالثة)؛
- (د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛
- (هـ) إذا شكّل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة بين البشر أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

- ٤- قدّم المصدر طلباً للمرة الأولى يزعم فيه إلقاء القبض على تسعة أفراد واحتجازهم تعسفياً على النحو المفصل في الفقرات التالية.
- ٥- فقد أُلقي القبض في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤ على السيد كليتشايف، نائب مجلس لوغانسك الإقليمي ورئيس المنظمة العامة المحلية "Molodaya Gvardia"، من قبل موظفي دائرة الأمن في لوغانسك، ونُقل إلى كييف.
- ٦- وأُوقف السيد خاروتونوف، حاكم الشعب في لوغانسك، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤ في لوغانسك، ونُقل إلى كييف.
- ٧- وأُلقي القبض في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤ على السيد دافيدنكو، وهو زعيم سياسي في أوديسا ورئيس الحركة العامة "Narodnaya Alternative"، من قبل موظفي دائرة الأمن في أوديسا، ونُقل إلى كييف.

- ٨- وأوقف السيد تشوماتشنكو، أحد قادة حركة دونباس (Donbass) ورئيس الحركة العامة "Narodnoye Opolchenie Donbassa"، من قبل موظفي دائرة الأمن، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤ في دونيتسك، ونُقل إلى كييف.
- ٩- واعتقل موظفو دائرة الأمن في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في ماريوبول، السيد كوزمنكو، عمدة الشعب في ماريوبول بمنطقة دونيتسك. وما زال مكان وجوده مجهولاً منذ ذلك الحين.
- ١٠- وألقى موظفو دائرة الأمن القبض في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على السيد بارانوف، أحد منسقي ما يسمى "جمهورية دونيتسك الشعبية"، واقتادوه عنوة في سيارة جيب. وما زال مكان وجوده مجهولاً منذ ذلك الحين.
- ١١- وأوقف موظفو دائرة الأمن، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في خاركوف، السيد دولغوف، وهو صحفي من خاركوف، وأحد منسقي ما يسمى "حركة تحويل أوكرانيا إلى دولة اتحادية". واتُهم، وفقاً للمصدر، بإشعال الحرائق عمداً، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٦٠ يوماً.
- ١٢- وألقى موظفو دائرة الأمن القبض على السيد كرامسكوي، وهو ناشط سياسي، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في خاركوف.
- ١٣- ويفيد المصدر كذلك باحتجاز حوالي ٦٤ شخصاً آخرين لم تُحدد أسماءهم، في الليلة من ٧ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانوا قد شاركوا في اجتماع في خاركوف لدعم تحويل أوكرانيا إلى دولة اتحادية. وحُكم على ٤٣ شخصاً من هؤلاء المحتجزين بالسجن لمدة ٦٠ يوماً، ونُقلوا إلى بولتافا لقضاء مدة عقوبتهم في سجن محلي خاص بالاحتجاز قبل المحاكمة.
- ١٤- وأخيراً، يشير المصدر إلى أن موظفي دائرة الأمن ألقوا القبض في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، في دونيتسك، على السيد غوباريف، حاكم الشعب في دونيتسك، المولود في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ في سيفغورودونيتسك، ووجهت إليه تهمة الدعوة إلى الانفصال. وتفيد التقارير بأنه أُرسل إلى كييف. وفي رسالة وردت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، ذكر المصدر أنه أُفرج عنه في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤.
- ١٥- ووفقاً للمصدر، أُلقي القبض على هؤلاء الأشخاص ولا يزالون رهن الاحتجاز بسبب ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. فقد كانوا يتظاهرون سلمياً، ويمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.
- ١٦- ويضيف المصدر أن على السلطات الأوكرانية أن تحترم حق كل فرد في الاحتجاج السلمي. ويجب على جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والضباط العسكريين الأوكرانيين المشاركين في عمليات استعادة الأمن في شرق أوكرانيا أن يحترموا المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- ١٧- ويرى المصدر أن احتجاز هؤلاء الأشخاص يشكل انتهاكاً واضحاً لحقهم في الحرية والأمن، ويتعارض من ثم مع المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع المادتين ٩ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبالتالي، يرى المصدر أن سلبهم حريتهم أمر تعسفي.

رد الحكومة

١٨- أرسل الفريق العامل رسالة إلى حكومة أوكرانيا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. والتمست الحكومة، في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، تمديد الموعد النهائي لتقديم ردها، الذي ورد لاحقاً في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت الحكومة رداً إضافياً، تضمن معلومات أكثر تفصيلاً عن كل شخص من الأشخاص الذين ذكرهم المصدر.

١٩- وأكدت حكومة أوكرانيا في رد المتابعة ما يلي:

(أ) أُلقي القبض على السيد كليتشايف واحتُجز في انتظار المحاكمة. وأمرت محكمة لاحقاً بوضعه رهن الإقامة الجبرية؛

(ب) أُلقي القبض على السيد خارتونوف والسيد دافيدنكو واحتُجزا. ثم أدينا في وقت لاحق وحُكم عليهما بالسجن لمدة خمس سنوات، ولكن أُفرج عنهما ووضعا تحت المراقبة؛

(ج) أُلقي القبض على السادة تشوماتشنكو وبارانوف ودولغوف وغوباريف واحتُجزوا في انتظار المحاكمة. ولكنهم فُتروا جميعاً من مركز الاحتجاز؛

(د) أُلقي القبض على السيد كوزمنكو والسيد كرامسكوي، واحتُجزا في انتظار المحاكمة.

٢٠- وأخيراً، أشارت حكومة أوكرانيا إلى إلقاء القبض على ٦٦ فرداً آخرين في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ورغم أن المصدر لم يحدد هوية أولئك الأفراد، قدمت حكومة أوكرانيا قائمة مفصلة بأسمائهم. ووضعت بعضهم رهن الإقامة الجبرية أو أُفرج عنهم بكفالة في انتظار المحاكمة، في حين فر آخرون. وحددت الحكومة هويتهم جميعاً.

٢١- ولم تُعلق حكومة أوكرانيا على ادعاء احتجازهم تعسفاً.

تعليقات إضافية من المصدر

٢٢- أرسل المصدر، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، رسالة لم يقدم فيها أي تعليقات موضوعية، للإجابة على رد الحكومة. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، أُطلع المصدر على رد المتابعة الوارد من الحكومة وعلى رسالة تدعوه إلى التعليق على الرد. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رد المصدر للمرة الثانية، ولكنه لم يقدم حينها أيضاً أي تعليقات موضوعية.

المناقشة

٢٣- عملاً بالفقرة ٥ من أساليب العمل، انسحب أحد الخبراء من النظر في القضية.

٢٤- ويلاحظ الفريق العامل أن جميع البلاغات المقدمة من المصدر وردت بالروسية وتطلبت ترجمة داخلية مهنية. وأدى التأخير في ترجمة هذه الوثائق إلى إعاقه قدرة الفريق العامل على تقييم القضية.

٢٥- ويلاحظ الفريق العامل كذلك أن المعلومات المقدمة من المصدر والدولة المدعى عليها ليست متناقضة. فقد وجه المصدر الانتباه إلى عمليات إلقاء القبض وافترض أنها ذات طابع غير قانوني من دون تقديم المعلومات اللازمة في هذا الصدد، أما الدولة المدعى عليها فقد قدمت التفاصيل اللازمة، مما سمح للفريق العامل بتحديد هوية الأفراد المعنيين وفهم كيفية إدارة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ونظام المحاكم للقضايا. ويسهل من ثم استخلاص الاستنتاجات.

٢٦- ففي قضية الأفراد التسعة الذين حدد المصدر هويتهم، يبدو أنهم أوقفوا للاشتباه في ارتكابهم أنشطة إجرامية، ومثلوا أمام قاض في غضون يوم أو يومين من أجل تأكيد احتجازهم. ثم وُضع أحدهم رهن الإقامة الجبرية واحتُجز اثنان في انتظار المحاكمة. وأدين اثنان بالفعل وحُكم عليهما بالسجن لمدة خمس سنوات، ولكن أُفرج عنهما ووُضعا تحت المراقبة. أما الأربعة الآخرون فقد فروا من مركز الاحتجاز، وهم الآن على قائمة الأشخاص المطلوبين. ولا يتعلق خطر الاحتجاز التعسفي إلا بالأفراد المحتجزين في انتظار المحاكمة أو رهن الإقامة الجبرية وقت تقديم البلاغات. غير أن الطرفين لم يقدموا معلومات كافية للفريق العامل تُمكنه من استخلاص أي استنتاج بشأن ما إذا كان احتجاز أولئك الأفراد قبل المحاكمة أطول مما تسمح به اللوائح ذات الصلة.

٢٧- ومن أصل ٦٦ فرداً آخرين، يوجد ٣٠ شخصاً رهن الاحتجاز قبل المحاكمة^(١)، و٢٣ شخصاً رهن الإقامة الجبرية^(٢)، وأُفرج عن ١١ شخصاً بكفالة^(٣)، وفّر شخص واحد من مركز الاحتجاز^(٤). وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن خطر الاحتجاز التعسفي لا يشمل سوى الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة أو الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المفرج عنهم بكفالة. غير أن الافتقار إلى المعلومات لا يسمح للفريق العامل باستخلاص أي استنتاجات في هذه المرحلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة.

(١) فيما يلي هؤلاء الأفراد: س.أ. يفرينوف، وأ.أ. مامونوف، وأ.أ. لادنيوك، وف.م. نيسيتروف، وك.ك. مامرونكو، وم.د. مازور، وأ.أ. لوزوف، وم.أ. لوبودا، ود.أ. ليفتشينكو، وف.إ. كالوجين، ور.أ. إيدنكو، وس.ب. تشيريفسكي، وف.أ. فولوف، وف.إ. يوسف، وأ.ف. سولوفيانكو، وأ.أ. رادر، ود.ف. بيغوريف، وأ.ف. أوليتو، وأ.ف. أولكسنكو، وأ.أ. أوليينيك، ود.ف. بالاغور، وس.أ. غولوفاتشوف، وأ.م. كوشنير، وإ.ف. كاريكوف، وأ.أ. كروتوف، وس.ف. زورافليوف، وس.أ. كوفالتشكو، وإ.أ. بيغونكو، وس.ف. بوليتشوك، وس.أ. يوداييف.

(٢) فيما يلي هؤلاء الأفراد: أ.أ. ريبكا، وإ.إ. بيدورتشينكو، وأ.إ. شوميلوف، ور.ف. كوليسنيك، وأ.ف. بوبوف، وأ.س. بيليتشنيكو، وأ.أ. ميغكوف، وأ.أ. غالكين، وإ.ف. غريتشينكو، وب.إ. كريلوف، وأ.أ. نيكوليينكو، وف.ف. غوبيتش، وف.أ. فيرخوشابوف، وأ.إ. زيرافيل، وف.إ. بو، وس.إ. غابونوف، وإ.أ. دوبوفيك، ور.ف. كوليسنيك، وب.س. ميلينتشوك، وغ.إ. غوربونوف، وف.ف. يانتشوك، وف.ف. لوغينوف، وم.ف. أوكساتشكو.

(٣) فيما يلي هؤلاء الأفراد: إ.إ. دزادان، وس.أ. فينوغرادوف، وأ.أ. مازينكو، وف.م. بالاغورا، وإ.د. برتشينا، وف.ف. موموت، وس.م. غانين، وإ.أ. ليليوك، وإ.إ. تيلنوف، وأ.أ. مازورنكو، وإ.إ. كليماخين.

(٤) هذا الشخص هو ف.ف. شيرينا.

الرأي

٢٨- في ضوء ما تقدم، لا يرى الفريق العامل، في هذه المرحلة، أن عمليات الاحتجاز كانت تعسفية، رغم أنه لا يملك معلومات كافية لاستخلاص أي استنتاجات نهائية. وبالتالي، يقرر الفريق العامل، وفقاً للفقرة ١٧ (أ) من أساليب عمله، حفظ القضية.

[اعتمد في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]